الاقنية سرية»(٤١).

وفي الواقع، ان الادعاء باكتشاف النفق ما هو الاّ محاولة لخلق الذرائع لمواصلة أعمال الحفر تحت المسجد الاقصى وقبّة الصخرة، التي بدأت منذ العام ١٩٦٧.

ولعل من ابرز الانماط التي يتمّ بها العدوان على منطقة الحرم، فضلاً عن الحفر والهدم، اقامة مدارس دينية، طلابها من خريجي السجون، وهمّهم ان يحوّلوا حياة المسلمين في المنطقة الى جحيم، حيث ينامون جل ساعات النهار، ويسهرون كل ساعات الليل، ويمارسون العبادة بصوت مرتفع في سكون الليل، ويتعرّون أمام أعين الناس، ويسكبون المياه القذرة على المقدسات.

استمرار الجهود الدولية لحماية القدس

اشرنا، من قبل، الى جهود الامم المتحدة في شجب العدوان على القدس واستنكارها لتغيير معالم المدينة، وعدم استجابة اسرائيل لكل ما اتخذ بهذا الشأن. ومع ذلك، فان الامم المتحدة لم تكفّ عن اصدار القرارات، طالبة من اسرائيل الالتزام بما أصدرته من قبل. فقد أصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة، في ٢٨/١٠/١٩٧٤، قراراً بادانة سياسة الاستيطان الاسرائيلية، أكدت فيه على نقاط عدة هامّة:

١ ـ البطلان المطلق للاجراءات التي اتخذتها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى التي احتلت منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حيث ان هذه الاجراءات تمثّل عقبة على طريق الجهود الهادفة الى التوصل الى سلام عادل، ودائم، في المنطقة.

٢ ـ استنكار مضيّ اسرائيل في اتخاذ هذه الاجراءات، وبصفة خاصة المتعلّق منها باقامة المستعمرات في الاراضي العربية المحتلة.

٣ ـ مطالبة حكومة اسرائيل، مرة أخرى، باعتبارها سلطة الاحتلال، بأن تتوقف، فوراً، عن اتخاذ أي اجراء يؤدي الى تغيير الوضع القانوني، أو الطبيعي (الجغرافي)، او التركيب السكاني، في الاراضي العربية، بما فيها القدس.

٤ ـ مطالبة اسرائيل بالالتزام التامّ باحترام، وتطبيق، احكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في الاراضي العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما فيها القدس.

٥ ـ الطلب من سكرتير عام الامم المتحدة الاتصال الفوري بحكومة اسرائيل، لضمان التنفيذ الفوري للقرار، مع تقديمه تقريراً الى الجمعية العامة في موعد لا يتعدّى ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧.

ولقد حظي القرار بتأييد ١٣١ دولة. وهذا، في الواقع، يعكس، فضلاً عن ادانة سياسة الاستيطان الاسرائيلية في الاراضي العربية، امراً آخر، هو خلق موقف شرعي، وسياسي، يؤيد حقوق العرب.

ولقد كان آخر قرارات الجمعية العامة بشأن القدس، قرار اتخذته في دورة انعقادها العادي، في ١٢/١٢/١٩٨٤، حيث نصّ القرار على ان كل الاجراءات الاسرائيلية في القدس العربية باطلة وغير شرعية.

وبجانب قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن، كانت هناك قرارات منظمة اليونسكو،